

ديناميات السكن الهش وملامح التفاوت في الولوج إلى الخدمات في موريتانيا
 "تحليل مجالي-زماني للتفاوت في الولوج إلى شبكات الماء والكهرباء نموذجاً"
Dynamics of Precarious Housing and Patterns of Inequality in Access to Services in Mauritania "A Spatio-Temporal Analysis of Inequalities in Access to Water and Electricity Networks, as a Model"

محمد عالي المختار التقي^{1*}

Mohamed Aly El Moctar TAKI^{1*}

¹ كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (موريتانيا)، mtaki@fsh.e-una.mr

تاريخ النشر: 2026/07/16

تاريخ القبول: 2026/05/19

تاريخ الإرسال: 2026/04/04

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص ديناميات السكن الهش عبر التحليل المجالي-الزماني للتفاوتات الريفية-الحضرية والجهوية في الولوج إلى خدمات الماء والكهرباء، عبر ربطها بالتحويلات المجالية والديموغرافية في موريتانيا خلال العقود الأخيرة.

وخلصت الدراسة إلى أن البلد انتقل إلى مرحلة يغلب عليها الطابع الحضري؛ مع نمو حضري أسرع من النمو الريفي وتراجع نمط العيش البدوي، ما أدى إلى إعادة تشكيل الطلب على الماء والكهرباء بصورة غير متوازنة مجالياً. وكشفت الدراسة عن استمرار الفجوة في الولوج إلى خدمات الماء والكهرباء بين الواسطين الحضري والريفي وبين أقاليم البلد، ما يجعل مسألة التفاوتات الخدمية جزءاً من سؤال أوسع يتعلق بالعدالة المجالية وبفعالية السياسات العمومية.

الكلمات المفتاحية: التفاوت المجالي، العدالة المجالية، الولوج إلى الخدمات، الماء، الكهرباء، موريتانيا.

Abstract:

This study examines the dynamics of precarious housing through a spatio-temporal analysis of rural-urban and regional inequalities in access to water and electricity in Mauritania, linking them to recent spatial and demographic changes. It finds that the country has entered a predominantly urban phase, marked by faster urban growth, slower rural growth, and a decline in nomadic lifestyles. These shifts have unevenly reshaped demand for basic services. The study also highlights persistent disparities in access between urban and rural areas and across regions, raising broader concerns about spatial justice and public policy effectiveness.

Keywords: spatial inequalities; spatial justice; access to services; water; electricity; Mauritania.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

يعتبر الولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية كالماء والكهرباء، من أكثر المؤشرات كشفا لطبيعة الاختلالات المجالية التي تسمّ تنظيم المجال في موريتانيا، ولا يتعلق الأمر في هذا السياق، بمدى وجود تجهيزات شبكات وبنية أساسية قائمة من عدمه فقط، بل يرتبط أيضاً بنسق التحضر السريع في البلد، وبكيفية إعادة توزيع السكان، وأنماط السكن، وبمقدرة السياسات العمومية على ترجمة أسس العدالة المجالية والإنصاف التراخي إلى نتائج ملموسة.

وفي موريتانيا تكتسب إشكالية الولوج إلى الخدمات الأساسية، وزنها التحليلي من خلال تزامن ثلاث مسارات تحويلية كبرى شهدتها البلد: أولها التحضر المتسارع، وتراجع نمط العيش البدوي، وتدهور وهشاشة الحياة في المجالات الريفية الواسعة، وهو ما لا يجعل إشكال توفير خدمات الماء والكهرباء إشكالا محوريا في التنمية المجالية بقدر ما هو إشكال عدالة وإنصاف في أنماط توزيع الخدمة العمومية ذاتها.

وفي سياق هذه التحولات الكبرى، تفيد نتائج التعداد العام الخامس للسكان والمساكن في البلد بأن عدد سكان موريتانيا بلغ 4927532 نسمة خلال سنة 2023، وأن سكان الحضر أصبحوا يمثلون 53.6% من مجموع السكان، في حين بلغت أعداد السكان 2266457 نسمة في الوسط الريفي و19523 فقط في الوسط البدوي، هذا مع معدل نمو سنوي بلغ 4% في الحضر و2.3% في الريف و11.3%- في الوسط البدوي خلال الفترة 2013 - 2023. وارتفع معدل التحضر ليصل إلى 53.6% سنة 2023، بعد أن كان لا يتجاوز 22.7% سنة 1977، وزاد مؤشر التحضر حتى وصل إلى 1.16؛ ما يعني أن عدد سكان الحضر تجاوز مجموع عددي سكان الريف والبدو مجتمعين¹.

غير أن تلك التحولات لم تفض تلقائيا إلى تعميم متكافئ لبنى الخدمات العمومية؛ فنتائج التعداد الأخير حول السكان والمساكن في البلد سنة 2023، تبرز بوضوح استمرار الثنائية

الحضرية-الريفية في أنماط السكن، ومصادر ماء الشرب، ومصادر الإنارة، فضلا عن ارتفاع مستوى الهشاشة والاكتظاظ السكاني. كما أن التحسن الكمي النسبي في بعض المجالات والملاحظ نسبيا في نتائج تعداد سنة 2023²، لم يلغ الفجوات البنيوية البارزة، لا بين الريف والحضر فحسب، بل داخل المجالات الحضرية نفسها، حيث ظلت الأحياء الطرفية دائما أقل استفادة من التجهيزات الأساسية³.

1.1 أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى إعادة بناء وتحليل مجالي-زمني لملامح التفاوت الريفي-الحضري من جهة والجهوي من جهة أخرى في نسب الولوج إلى الخدمات العمومية للماء والكهرباء في موريتانيا، استنادا أولا إلى نتائج أربع تعدادات رسمية شاملة للسكان والمساكن (1988-2000-2013-2023)، ثم إلى التقارير والدراسات ذات الصلة بالموضوع لتأطير المفاهيم النظرية حول الموضوع وتفسير نتائج تلك التعدادات⁴. ولا نهدف في دراستنا لهذا الموضوع إلى قياس مدى اتساع الفجوة بين الأوساط والولايات فحسب، بل نسعى إلى البحث فيما واكب مسألة التحولات الديموغرافية والعمرانية، من إنصاف مجالي في توزيع الخدمات العمومية. ومن هذا المنحى تصبح دراسة النفاذ للشبكات العمومية للماء والكهرباء مدخلا لاختبار مسألة العدالة المجالية في السياسات العمومية، لا مجرد رصد تفاوتات كمية بين مجالات جغرافية متباينة.

2.1 المرتكزات المفاهيمية للدراسة:

تستند مقارنة هذه الدراسة إلى ثلاثة مفاهيم محورية هي: الولوج إلى الخدمة، والتفاوت المجالي الريفي-الحضري، ثم العدالة المجالية. فالولوج إلى الخدمة هنا لا يقتصر فحسب على توفر مورد مائي أو شبكة طاقة كهربائية داخل المجال، بل يشمل أبعاد عديدة أبرزها نوعية المصدر ذاته، وقربه من السكان، وانتظام التزود منه، وانخفاض كلفة الوصول إليه، فضلا عن مدى وصوله إلى داخل المسكن أو بقاءه خارجه. ولهذا تؤكد الدراسات الجغرافية

حول مسألة الولوج إلى الخدمات العمومية، على أن دراسة الولوج تسمح بفهم أكثر لمستويات الأداء والكم والإنصاف في توزيع وتنظيم البنى الخدمية ومدى الاستفادة منها، لا بمجرد حصر لأعداد البنى والمنشآت أو الشبكات الخدمية. كما تؤكد تلك الدراسات على أن الولوج إلى الخدمات العمومية، ومنها خدمات الإمداد بالماء والكهرباء، يعد مؤشراً مهماً على مستوى التقدم الاجتماعي والثقافي، يسمح بفهم التفاوتات السوسيو-مجالية من حيث الكم والنوع لا من حيث الحضور المادي فقط؛ وهذا ما يجعل مفهوم "الولوج" مفهوماً ذا بعد أوسع من مجرد وجود الشبكات الخدمية داخل المجال⁵.

أما مسألة العدالة المجالية، فهي في أبسط معانيها الجغرافية البحث في التوزيع المنصف للموارد والخدمات والتجهيزات والمرافق الخدمية بين السكان في مجال ما؛ بما يخفف من حدة الفوارق السوسيواقتصادية ويحقق الإنصاف الترابي قدر الإمكان في تلبية الحاجات من الخدمات العمومية. ولا تُختزل العدالة المجالية ضمن هذا السياق، في مسألة المساواة الكمية الجامدة بين الأماكن فحسب، بل إنها تتعلق بمقدرة السياسات والبرامج العمومية على تقليص مستويات الحرمان والتهميش والفوارق بين الأقاليم والجهات وداخل الجهة والوحدة⁶.

وتفيد بعض الدراسات الإفريقية بأن العدالة المجالية في الولوج إلى الخدمات الأساسية لا تتحقق تلقائياً بمجرد توسيع شبكات عرض الخدمات أو زيادة حجم الاستثمار فيها، ذلك أن خطط وطرق توجيه الاستثمارات ونوعية البنى والخدمات وموقعها داخل المجال قد تؤدي إلى إعادة إنتاج التفاوتات بدل تقليصها. حيث بينت دراسة حول اللامساواة في توزيع الخدمات الأساسية في "البرفيل" بالغابون، أن التدخل المباشر للدولة لا يفضي بالضرورة إلى تقليص اللامساواة، وخاصة حينما يتم توجيه استثمارات الدولة إلى "بنى الإدارات السيادية" بدل بنى الخدمات الأساسية، أو حينما تعجز سياسات التدخل عن معالجة الاختلالات التي تنتجها الخصائص الطبيعية والبشرية للمجال⁷.

وفي هذا السياق، لم تعد العدالة المجالية في توفير وتوزيع الخدمات العمومية والتجهيزات الأساسية مجرد شعار معياري، بل أضحت إطارا جغرافيا لتحليل مختلف مظاهر التفاوت في توزيع الموارد والخدمات بين السكان حسب مواقعهم المجالية وخصائصهم الاجتماعية⁸. كما لا ينبغي فهمها بوصفها مساواة حسابية محضة بين المجالات الجغرافية، وإنما بصفتها بحثا في توزيع الموارد والخدمات بين السكان تبعا لمواقعهم الجغرافية وحاجاتهم الأساسية⁹، يقرب النقاش من مفهوم الإنصاف الترابي بدل تركيزه على مسألة التساوي العددي بين المجالات والجهات¹⁰.

وتكتسب مقاربة وتحليل إشكاليات الولوج إلى شبكات الماء والكهرباء، في هذا الاتجاه مزيدا من القوة، حين يتم ربطها بمفهوم العدالة المجالية بل والاجتماعية في برامج التنمية المستدامة وتنمية قطاع الخدمات. وترى بعض الدراسات في هذا الإطار أن استدامة التنمية لا تقوم فقط على مسألة النمو الاقتصادي والاعتبارات البيئية وغيرها، بل على تكامل أبعاد عديدة أبرزها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية؛ وفي قلب ذلك التكامل يوجب تحقق شرط العدالة المجالية والاجتماعية وتوفير بيئة سكنية ومعيشة جيدة والنفاذ إلى الخدمات الأساسية المتاحة¹¹.

3.1 منهج الدراسة ومصادر البيانات:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مقاربة وصفية-تحليلية ذات بعد مقارن، يستند إلى معطيات تحليل نتائج التعدادات الوطنية للسكان والمساكن 1988-2000-2013-2023، وإلى نتائج بعض الدراسات ذات الصلة بالسكن والعدالة المجالية والولوج إلى الخدمات الأساسية. وعلى هذا الأساس ضمت مصادرها ثلاثة مستويات: أولها الوثائق الرسمية وتضم الفصول المتعلقة بالموضوع من نتائج التعدادات المذكورة؛ وثانيها يضم الأطالس والوثائق والدراسات ذات البعد الديموغرافي والمجالي والخدمي، وعلى رأسها " Atlas démographique"¹². ويضم ثالثها المراجع الجيولوجية حول مسألة العدالة المجالية،

والهشاشة السكنية، الخدمات العمومية الأساسية، والتي تسهم في تأطير نتائج الدراسة وتحويلها من مجرد وصف كمي إلى تفسير وتحليل جغرافي¹³. وتقرض علينا المقارنة بين هذه التعدادات، من الناحية المنهجية، قدرا من الاحتراز، ذلك أن مؤشرات الولوج إلى الماء والكهرباء تتأثر بتغير التعاريف الإحصائية وبتباين صيغ ومناهج المسوح والتعدادات.

وتجد الإشارة هنا إلى أن تحليل نتائج التعدادات المذكورة قد استند إلى معدل النمو السنوي المركب لقياس النمو الحقيقي في الأعداد، وليس فقط في النسب المئوية. وهو الاختيار الذي يكتسي أهمية خاصة نظرا للنمو الكبير الملاحظ لأعداد الأسر المستفيدة من الخدمات. ولأن بعض المتغيرات المدروسة قد تسجل ارتفاعا في الحصص النسبية مع تباطؤ في النمو العددي، أو العكس أحيانا. لذلك تعاملنا مع النسب المئوية بوصفها مؤشرات على وزن الظاهرة داخل الوسط أو الولاية، كما تعاملنا مع معدلات النمو النسبية السنوي بوصفها مؤشرا على سرعة التحول الزمني. ويسمح هذا الجمع بين القراءة العددية والقراءة النسبية بفهم أعمق للتفاوت، ولاسيما في المجالات التي تتسم بقاعدة خدمية هشة جدا.

وندرج جيدا أن القراءة الإحصائية، لا تكفي وحدها لتفسير التفاوتات المجالية في الولوج إلى الخدمات، ذلك أن الأرقام لا تكشف بالضرورة عن المستويات التي تعاش بها الندرة أو يُدار بها النقص في الخدمات. وتفيد دراسة حول مدينة الجزائر أن التفاوت في الولوج إلى الماء لا يُختزل فقط في تفاوت الحصص النسبية ومعدلات التغطية، بل يتجسد فضلا عن ذلك في تباين استراتيجيات التكيف مع الندرة لدى الأسر، ومنها التخزين المنزلي للمياه، وهي استراتيجيات تبقى بدورها مرهونة بتبيان مستويات الدخل والأوضاع الاجتماعية للأسر¹⁴.

ولذلك سعينا في هذا الإطار إلى الربط بين القراءات والتحليلات الإحصائية وبين الملاحظات الميدانية التي تكشف الفوارق بين وجود شبكات الخدمات نظريا ومدى الاستفادة

منها فعليا، ولاسيما في المجالات الطرفية أو الهشة داخل البلد. كما ارتكز تفسيرنا النوعي لنتائج الدراسة إلى ما توفره نتائج الإحصائيات الأخرى حول التحضر والتحول الديمغرافي في البلد، وإلى نتائج بعض الدراسات المقارنة؛ من مفاتيح لفهم أعمق لإشكالية الدراسة، وللعلاقة بين خصائص المجال والسكان من جهة والخدمة من جهة أخرى. وتنسجم هذه المقاربة مع الدراسات المشابهة التي تؤكد على أن قياس العدالة في التوزيع المجالي لا يتحقق إلا بمقارنة الحصص العددية في ظل الخصائص المجالية وحجم الطلب على الخدمات والعجز القائم¹⁵.

2. التحولات الديموغرافية والمجالية والطلب على الماء والكهرباء

1.2 تسارع نسب النمو الحضري للسكان:

تظهر معطيات التعداد العام للسكان والمساكن (RGPH-5)، أن البلد يعيش منعطفا ديموغرافيا-مجاليا حاسما. حيث ارتفع عدد السكان انتقل من 3537368 نسمة سنة 2013 إلى 4927532 نسمة سنة 2023، بمعدل نمو سنوي عام بلغ 3.1%، في حين انتقل عدد سكان الحضر إلى 2641552 نسمة مقابل عدد سكان الريف الذي بلغ 2266457 نسمة، كما تراجع سكان الوسط البدوي للرحل حتى وصل إلى 19523 نسمة فقط¹⁶. ما يعني أن ظاهرة التحضر لم تعد مجرد اتجاه ثانوي، بل أصبحت السمة الغالبة لإعادة توزيع السكان في البلاد، وهو ما يستدعي إعادة قراءة الطلب على الخدمات الأساسية العمومية لا وفق منظور حضري-ريفي فحسب، بل من منظور مركزي-طرفي أيضا.

ولا يقتصر الأمر هنا على التحول في الحجم العددي، بل يشمل كذلك التفاوت في نسق النمو بين الوسطين الحضري والريفي. فالسكان الحضر سجلوا نموا بلغ 4.0% سنويا خلال الفترة 2013-2023، مقابل 2.3% سنويا في الوسط الريفي و11.3%- في الوسط البدوي¹⁷. ويترتب عن هذا التحول من المنظور الخدمي، أمران متلازمان: أولهما تصاعد مستويات الضغط على شبكات البنى الخدمية الأساسية في المدن والأحياء الطرفية، وثانيهما تزايد صعوبة ضمان الحد الأدنى من التجهيزات الأساسية في المجالات الريفية قليلة الكثافة

والمتباعدة. ما يعني انتقال المسألة من مجرد نمو سكاني، إلى إعادة فرز وتشكيل مجالي للطلب على الخدمات الأساسية ومتطلبات الاستجابة للحاجات المتزايدة للتجهيزات السكنية الأساسية.

2.2 التفاوت الجهوي في أعداد وكثافات السكان:

تكشف نتائج التعدادات العامة للسكان والمساكن، عن تفاوت مجالي حاد بين الولايات ظل السمة البارزة حتى يومنا. فولايات نواكشوط الثلاث تستأثر مجتمعة بحوالي 29.4% من مجموع سكان البلاد، بينما لا تمثل كثافات السكان في الولايات الأخرى كولايات إنشيري وآدرار وتيرس الزمور، سوى معدلات ضعيفة جدا. وتبرز فروق حادة في الكثافة السكانية؛ حيث تصل كثافة السكان إلى 35.7 نسمة/كلم² في ولاية كيدي ماغا و 34.3 في كوركول، في حين لا تتجاوز كثافتهم 0.29 نسمة/كلم² في تيرس الزمور وآدرار و 0.9 في إنشيري¹⁸. وتفسر هذه الفروق إلى حد بعيد، الاختلاف الجذري في كلفة الربط الشبكي من مجال إلى آخر، والاختلاف في توفر تجهيزات أوفر في مجالات ذات كثافة مرتفعة أو أكثر جاذبية حضرية.

3.2 التوسع الحضري والضغط الخدمي:

إن التحضر ليس مجرد انتقال من الريف إلى المدينة، بل أيضا مسار يعيد تشكيل الخريطة الخدمية. وتشير الدراسات حول الخدمات العمومية إلى أن العرض الخدمي كثيرا ما يظل دون مستوى الطلب الفعلي، سواء في الوسط الحضري أو الريف، كما تشير إلى أن التركيز الخدمي في الأقطاب الحضرية لا يلغي العجز الخدمي، بل يعيد إنتاجه في الأطراف والهوامش الحضرية والريفية. وأن تسارع التوسع الحضري يخلق «فجوة زمنية» بين النمو السكاني وتوسع التجهيزات، ما يجعل الهوامش الطرفية أكثر تعرضا للحرمان حتى داخل المجال الحضري ذاته، ويعني ذلك أن مكان الإقامة يعد عاملا حاسما في فرص الولوج إلى الخدمات العمومية، حتى عندما يتحقق تقدم في حجم العرض الخدمي¹⁹. وينطبق هذا المنطق

على موريتانيا بصورة واضحة، خصوصا في نواكشوط وبقية المدن الجاذبة للسكان كـنواذيبو وازويرات وبعض الحواضر الداخلية.

وتؤكد المقارنة مع بعض المدن الإفريقية والمغربية هذا الاستنتاج؛ فحيث أظهرت دراسة حول مدينة الجزائر سنة 2001 أن ندرة الماء أدت إلى تفاوتات حادة بين الأحياء، حيث تراوح التفاوت في الحصص المائية بين أحياء العاصمة من الضعف إلى ثلاثة أضعاف، ما يعكس أن توسع المجال الحضري لا يضمن وحده عدالة الولوج، بل قد يضاعف التنافس داخل المدينة الواحدة، حين يكون تسارع وتيرة النمو العمراني والديموغرافي أعلى من تسارع وتيرة تجهيز الشبكات²⁰.

كما بينت دراسة حول مدينة ليبرفيل "ليبرفيل" أن ضخامة الاستثمارات الحضرية لا تمنع استمرار الفجوات في توزيع الخدمات الأساسية ما لم تتجه هذه الاستثمارات إلى التركيز على البنيات القاعدية ذات الأولوية، مالم تراعي الفوارق داخل المجال الحضري ذاته²¹.

3. دينامية وملامح التفاوت في الولوج إلى الماء والكهرباء

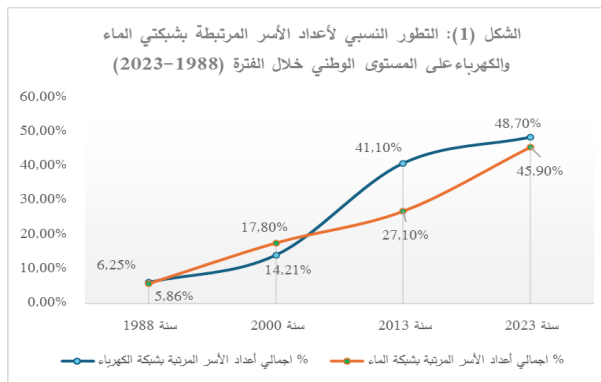
1.3 المسار التطوري لنسب الولوج على المستوى الوطني:

تشير نتائج التعدادات الإحصائية المعتمدة إلى أن عدد الأسر التي تعتمد على شبكة الكهرباء بصفقتها وسيلة الإنارة الرئيسة قد ارتفع من 22917 أسرة خلال سنة 1988 إلى 227084 في سنة 2013، ثم إلى 406329 أسرة سنة 2023، وهو ما يعكس انتقال الوزن النسبي للإنارة الكهربائية من 6.25% من مجموع الأسر على المستوى الوطني سنة 1988 إلى 41.1% سنة 2013، قبل أن يصل إلى نسبة 48.7% سنة 2023. وحسب نتائج التحليل المستخرجة من الجدول (2) ضمن الملاحق، فإن إجمالي عدد الأسر المرتبطة بشبكة على المستوى الوطني نما بمعدل سنوي قارب 8.56% خلال الفترة 1988-2023، وهو معدل نمو مرتفع نسبيا يعكس توسعا حقيقيا في شبكة، غير أنه لا يكفي وحده للقول بحدوث نمو حقيقي لنسب الولوج لشبكات الكهرباء يحقق عدالة خدمية في توزيع تلك

الشبكات، ذلك أن نقطة الانطلاق الفعلية لنسبة الولوج كانت منخفضة جداً، كما أن توزيع نسب ذلك النمو ظلت غير متكافئة مجالياً²².

وإذا انتقلنا إلى نسب اتصال الأسر بشبكات الماء على المستوى الوطني، فإن نتائج التعدادات قد كشفت عن وضع أكثر تعقيداً. فوفق تلك لنتائج (الجدول: 4)، لا يقصد مصدر الماء هنا كل مصدر «محسن» أو صالح للشرب والاستعمال فحسب، وإنما يقصد بها به الربط عبر شبكة المياه العمومية حينما يكون التزود بالمياه عن طريق حنفية داخل المنزل أو في حوش المنزل أو داخل القطعة الأرضية محل سكن الأسرة. ووفق هذا التعريف عكست نتائج التعدادات ارتفاعاً ملحوظاً في عدد الأسر المرتبطة بشبكة المياه من 21497 أسرة خلال سنة 1988 إلى 149709 أسرة سنة 2013 قبل أن يصل إلى حوالي 382968 أسرة سنة 2023، ما يعكس انتقال نسبة الاتصال بشبكة المياه من 5.86% إلى 27.1% ثم إلى 45.9% على المستوى الوطني. وهو النمو الذي ترجم في معدل نمو سنوي لأعداد الأسر المرتبطة بتلك الشبكة بلغ 8.58% خلال الفترة (1988 و 2023) (الشكل: 1).

الشكل رقم 01: التطور النسبي لأعداد الأسر المرتبطة بشبكاتي الماء والكهرباء على المستوى الوطني خلال الفترة (1988-2023)



وعند مقارنة نسب النمو المعتبرة لأعداد الأسر المرتبطة بشبكات الكهرباء على امتداد الفترة 1988-2023، بنتائج تعداد سنة 2013، يتضح أن التحسن الكمي في نسب الولوج

إلى شبكات الكهرباء لم يبلغ الفجوة البنيوية الناتجة عن تدني نسب الولوج إلى خدمات الكهرباء بشكل عام. حيث تبين تلك النتائج أن الشبكة الكهربائية مثلت حينها مصدر الإنارة الرئيسي لحوالي 41.1% من مجموع الأسر في البلد سنة 2013، هذا مع تفاوت شديد بين الوسطين الحضري والريفي. وهكذا بالرغم من النمو الواضح لنسب الولوج إلى شبكات الكهرباء على المستوى الوطني، ظل المسار العام لذلك النمو غير متوازن في على المستوى المجالي.

ولا ينبغي الخلط هنا على مستوى الربط بشبكات الماء، بين القراءة الإحصائية التي اعتمدها من التعريف الصارم للولوج إلى الماء (الربط عبر شبكة المياه العمومية (Réseau AEP)، وبين المفهوم الأوسع للماء "الصالح" أو "المحسن"؛ حيث تميز الدراسة حول الطلب الاجتماعي في موريتانيا لسنة 2016 بين مختلف صيغ الحصول على الماء خلال تعداد سنة 2013، الذي تشير إلى أن حوالي 27% فقط من الأسر كانت سنة 2013 تتوفر على ربط داخل المنزل أو داخل فناءه، وتبين أن أكثر من 45% من الأسر كانت تستهلك ماء سليما، وكان يحصل نحو 38% من مجموع الأسر على الماء من الصنبور أو الحنفيات العمومية. كما تؤكد تلك الدراسة على أن معدل الولوج إلى الماء الصالح للشرب لدى الأسر قد ارتفع من حوالي 50% سنة 2010 إلى أكثر من 58% خلال سنة 2013، ثم إلى 68% في أواخر سنة 2015، ما يعني أن مفهوم "الولوج" يختلف باختلاف التعريف والمؤشر الإحصائي المعتمد²³.

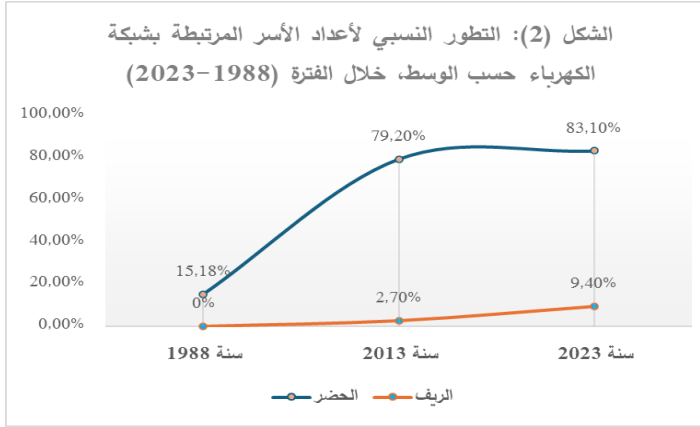
وتوحي هذه النتائج بأن تزايد معدلات النمو السنوية لارتباط الأسر بالشبكات الخدمية للماء والكهرباء لا يكفي من الناحية التحليلية، للدلالة على تقلص فجوات اللامساواة المجالية؛ ذلك أن النمو السريع انطلاقا من قاعدة عددية منخفضة قد يزيد العدد أو النسبة دون أن يغير الملامح العامة للتفاوت. ولذلك حاولنا التمييز بين سرعة النمو النسبي للأعداد، وأثر هذا النمو في إعادة توزيع فرص الولوج إلى تلك الشبكات، وهو تمييز أساسي في قياس العدالة

المجالية لتوزيع الخدمات وفي تقييم مدى فعالية الاستثمارات العمومية مجالياً، تؤكد هذه العديد من الدراسات حول العدالة المجالية²⁴.

2.3 اتساع الفجوة الخدمية بين الريف والحضر:

تظهر نتائج تحليل سلسلة البيانات المعتمدة في الجدولين (2-4) استمراراً في الفجوة بين الواسطين الحضري والريفي على مستوى الاتصال بشبكتي الماء والكهرباء. فعلى مستوى نسبة الولوج إلى شبكة الكهرباء لا تزال تلك الفجوة متسعة. فخلال سنة 1988 لم تتجاوز نسبة عدد المرتبطين من الأسر الحضرية بشبكة الكهرباء نسبة 15.18%، مقابل غياب شبه تام في الوسط الريفي والبدوي (لدى الرحل). أما خلال سنة 2013 ففرت نسبة الولوج إلى شبكة الكهرباء لدى الحضريين إلى 79.2%، لكنها لم تتجاوز 2.7% لدى الأسر الريفية. أما خلال سنة 2023 فقد بلغت تلك النسبة حوالي 83,1% لدى الحضريين و9.4% لدى الريفيين. وبالنظر إلى معدل النمو النسبي لأعداد الأسر الريفية المرتبطة بتلك الشبكة بين سنتي 2013 و2023، فنجد أن المعدل بلغ نحو 17,37% سنوياً من قاعدة أولية ضعيفة، وهو وإن كان معدل مرتفع ظاهرياً غير أنه لم يترجم وصول نسبة الولوج تلك سوى لنحو 9.4% فقط. أما في الحضري، فقد بلغ نمو أعداد الأسر المرتبطة بتلك الشبكة زهاء 5,30% سنوياً بين سنتي 2013 و2023، لكن من نسبة انطلاق معتبرة، الأمر الذي رسخ التفوق الحضري بدل أن يلغيه، وكرس اتساع الفجوة الريفية-الحضرية²⁵ (الشكل: 2).

الشكل رقم 02: التطور النسبي لأعداد الأسر المرتبطة بشبكة الكهرباء حسب الوسط، خلال الفترة (1988-2023)



ولعل هذه المفارقة مهمة، حين تتطور نسب الولوج في الريف بسرعة من قاعدة منخفضة جدا، لكنها تظل بعيدة عن مثيلاتها في الحضر. ومن ثم فإن أي حديث عن تحسن عام في الولوج إلى شبكات الكهرباء يجب أن يفصل بين بعد وتيرة ذلك التحسن، وبين بعد النتيجة الفعلية له. ذلك أن العدالة الخدمية لا تقاس فقط بسرعة وتيرة النمو، وإنما أيضا بقدرة تلك السرعة على تقليص الفوارق النسبية بين الأوساط الجغرافية. وفي موريتانيا لا تزال تلك الفوارق متراوحة بين 83,1% و 9,4% ما يعبر عن فجوة هيكلية بين المجالات لا مجرد تأخر ظرفي في وتيرة النمو في الولوج شبكات البنى الأساسية للكهرباء.

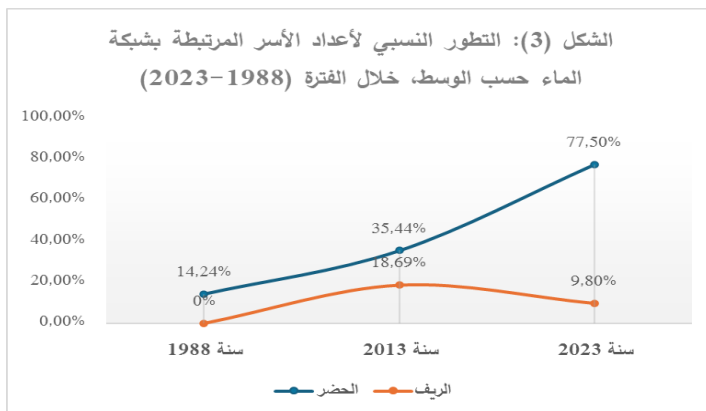
ولا تعكس هذه الفجوة فحسب فرقا في التغطية الخدمية ماديا، بل تكشف كذلك عن حركة تركيز للخدمات لفائدة المراكز الحضرية الكبرى ومجالات نفوذها المباشر، مقابل اتسام الوسط الريفي باستقبال محدود للتجهيزات الخدمية الأساسية. وهذا ما تبرزه الدراسات حول الموضوع أن الأوساط الحضرية غالبا ما تستفيد من تنوع الخدمات، بينما تظل الأوساط الريفية مجهزة بالحد الأدنى فقط²⁶.

أما على مستوى الفوارق الريفية الحضرية، فيظهر تحليل نتائج التعدادات الرسمية على هذا المستوى، أن نسبة الأسر الحضرية المرتبطة بشبكة المياه العمومية سنة 1988 بلغت

نحو 14,24%، قبل أن تبدأ في التحسن النسبي لتصل إلى 17,80% سنة 2000، ثم إلى 35,44% سنة 2013، قبل أن تقفز قفزة معتبرة لتصل إلى 77,5% خلال سنة 2023. ويعكس ذلك حقيقة أن سكان الحضر عرفوا انتقالاً بيناً من مستوى تجهيز محدود جداً إلى وضع أصبحت فيه شبكة المياه العمومية المصدر الرئيس مطلقاً للولوج المباشر إلى الماء، هذا مع معدل نمو نسبي سنوي لأعداد الأسر الحضرية المرتبطة بشبكة الماء العمومية بلغ 8,24% خلال الفترة (1988-2023)، و 13,32% خلال الفترة (2013-2023)²⁷.

وفي المقابل يبين تحليل النتائج المذكورة أن أعداد الأسر الريفية المرتبطة بشبكة الماء العمومية انتقلت من الصفر الصحيح سنة 1988 إلى 51375 أسرة سنة 2013 (18,7%)، قبل أن تنخفض لتصل نحو 37949 سنة 2023 (9,8%)، وهو انخفاض قد يفسر بدرجة كبيرة بنزوح الأسر الريفية التي استفادت من الشبكة العمومية للماء في الريف نحو الأوساط الحضرية خلال الفترة 2012-2023، وهو ما يعادل تراجعاً عددياً بنحو -2.98% سنوياً بين 2013 و 2023، يزيد بدوره من اتساع فجوة التفاوت بين المجالين الريفي والحضري في الولوج إلى شبكات الماء العمومية (الشكل: 3).

الشكل رقم 3: التطور النسبي لأعداد الأسر المرتبطة بشبكة الماء حسب الوسط، خلال الفترة (1988-2023)



وتبدو تلك النتيجة وللوهلة الأولى مفارقة غريبة غير أنها على الأرجح تترجم تغيراً في بنى وأنماط التزود المباشر بالمياه داخل السكن أو فئائه، لا تراجعاً مطلقاً في تحسن نسب الولوج إلى الماء؛ ذلك أن نتائج التعداد الأخير للسكان والمساكن سنة 2023، تبين أن الوسط الريفي أضحي يعتمد بدرجة كبيرة في الولوج إلى مصادر المياه على الآبار الارتوازية والآبار المغطاة كمصادر تزود رئيسية، بينما ظل الربط الشبكي المباشر محدوداً²⁸.

ويعتبر الفارق بين الماء والكهرباء مهماً، ففي حين كان التحسن في الوسط الريفي واضحاً في تطور نسب الولوج إلى شبكات الكهرباء ولو من قاعدة نسبية متدنية؛ كان نمو نسب الولوج المباشر إلى شبكات الماء في الوسط الريفي أقل استقراراً، وربما أكثر حساسية لتبدل أنماط التزود المحلية والبديلة بالمياه. ولذلك فإن قراءة تلك الأرقام والنسب لا ينبغي أن تفهم كدليل قطعي على تراجع مطلق في نسب الولوج إلى شبكة الماء في الريف، بل كدليل على استمرار الفجوة المجالية بين الوسطين الريفي والحضري في الربط المنزلي المباشر بتلك الشبكة²⁹.

3.3 ملامح التفاوتات الجهوية³⁰

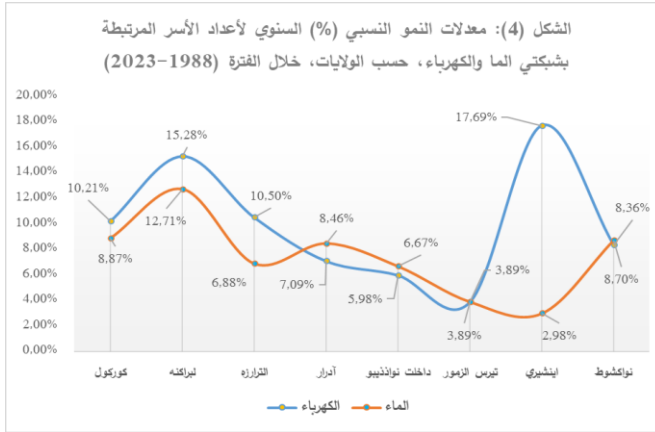
يظهر تحليل نتائج البيانات الرسمية لسنة 2013، أن التفاوت المجالي في نسب الولوج إلى شبكتي الماء والكهرباء لا يتوقف عند حد الريف/الحضر، بل يمتد إلى تفاوت كبير بين الولايات. ففي تعداد سنة 2013 بلغت نسب الولوج إلى الكهرباء 92.2% و 89.0% و 81.9% و 68.4% و 50.6%، على التوالي في كل من ولايات: داخلت نواذيبو وتيرس الزمور ونواكشوط وإنشيري وآدرار، بينما تراوحت تلك النسبة بين 11.9% و 22.6% في ولايات مثل ولايات: الحوض الغربي والحوض الشرقي والعصابة وكوركول وتكانت وكيدي ماغا³¹. وتظهر نتائج تعداد سنة 2023، صراحة إلى أن مجموعة من ست ولايات ريفية كان "المصباح اليدوي" فيها هو النمط الغالب والمصدر الأساسي للإضاءة لدى السكان، وتلك

الولايات هي: الحوض الشرقي والحوض الغربي والعصابة وكوركول وتكانت وكيدي ماغا، بنسب استخدام للمصباح اليدوي تراوحت على التوالي بين 59.3% و 68.2% و 66.7%³². وبالنظر إلى النمو طويل المدى لأعداد الأسر المرتبطة بشبكة الكهرباء، تظهر الحسابات المستخرجة من تحليل نتائج التعدادات المعتمدة³³. أن بعض الولايات التي حظيت بقاعدة كهربائية متقدمة نسبياً خلال سنة 1988 هي ذاتها التي حافظت على مسار نمو تصاعدي قوي: ففي ولاية إينشيري بلغ النمو السنوي العددي للأسر المرتبطة بالشبكة نحو 17.69%، وبلغ في الترازو 10.50%، وفي نواكشوط بلغ 8.36%، وبلغ في آدرار 7.09%، وفي داخلت نواذيبو 5.98% خلال الفترة (1988 و 2023).

وتشير هذه الفروق إلى أن الولايات التي راکمت قاعدة تجهيز خدمية أولية في وقت مبكر هي التي استفادت لاحقاً من أثر تراكمي سريع من وتيرة التوسع في الربط الشبكي الكهربائي فيها. هذا في حين لم يكف النمو السنوي اللاحق في باقي الولايات التي انطلقت من قاعدة شبه صفرية، لرדם الفجوة رغم سرعته نسبياً (الشكل: 4). أما على مستوى الربط الشبكي المباشر بالمياه لدى الأسر، فإن التفاوت بين الولايات لا يقل حدة عن الربط بالكهرباء. فخلال سنة 2023 بلغت نسبة الربط 90.2% و 89.17% و 67.5% و 65.9%، و 42.7%، على التوالي في كل من ولايات داخلت نواذيبو، ونواكشوط، وإينشيري، وتيرس الزمور، وآدرار، بينما تراوحت هذه النسبة في بقية الولايات بين 18% و 28%. وفي المقابل يظهر حساب معدل النمو السنوي في الولايات التي حظيت بقاعدة نسبة معتبرة أن النمو ظل قوياً في ولايات مثل نواكشوط (8.87% سنوياً) وكوركول (8.87%)، وآدرار (8.46%) والترازو (6.88%) وداخلت نواذيبو (6.67%) خلال الفترة 1988-2023. أما بخصوص الولايات التي انطلقت من الصفر سنة 1988، فقد احتسبنا معدل نمو نسب الربط فيها للفترة 2000-2023، حيث بلغ ذلك المعدل نحو 17.01% في الحوض الشرقي، ونحو 13.15% في كيدي ماغا، و 9.60% في الحوض الغربي. ويعكس ذلك

دينامية التسارع القوية التي عرفتتها بعض الولايات الداخلية، غير أنها ظلت من حيث النتيجة النهائية دون مستوى الولايات الساحلية والحضرية الكبرى (الشكل: 4).

الشكل رقم 04: معدلات النمو النسبي (%) السنوي لأعداد الأسر المرتبطة بشبكتي الماء والكهرباء، حسب الولايات، خلال الفترة (1988-2023)



ولا يعكس هذا التفاوت واستمرار تركيز الربط الشبكي في بعض الولايات دون غيرها تفاوتاً في توزيع فرص الاستثمار فقط، بل يعكس كذلك مدى التشخيص المجالي وفعالية الترتيب العملي للأولويات التنموية في المجال الخدمي في البلد. كما لا يفسر هذا التفاوت في الولوج إلى الماء بوجود شبكات التزود من عدمه فقط، وإنما يتأثر أيضاً بعناصر تجعل الموقع المجالي ذاته عاملاً منتجاً للمساواة في الاستفادة من الشبكات الخدمية؛ أبرزها الموقع الاجتماعي والاقتصادي للأسر، وموقع المجال داخل البنية الحضرية أو الهامشية وطبيعة السكن. وقد بينت دراسات عديدة أن الخصائص السوسيو-اقتصادية والمجالية للسكان تؤثر مباشرة في معدلات الولوج إلى شبكات الماء³⁴.

وتتقاطع نتائج التحليل هذه المعطيات مع ما يرد في نتائج التعداد الأخير للسكان والمساكن، المتعلقة باستمرار الفروق في المصادر والموارد المائية الهيدرولوجية بين الأقاليم والأوساط الجغرافية. إلى جانب محدودية تلك الموارد، وارتفاع كلفة نقلها وتخزينها، وتباين كثافة السكان، وهي كلها عوامل مفسرة لحقيقة أن الولوج إلى مصادر المياه لا يحكم فقط

بمنطق الشبكة، بل بمنطق توفر موارد لامسأه نفسها وتاريخها الجغرافي³⁵. وتؤكد بعض الدراسات العربية حول موارد المياه على تعدد أبعاد أزمة الولوج إلى المياه في المنطقة العربية، حيث تتداخل فيها الندرة مع نوعية المياه من جهة وكلفة الاستثمار مع القدرات المؤسسية، بحيث لا يمكن اختزالها في مشكلة تقنية منفردة³⁶.

وعلى مستوى موريتانيا لا يعني هذا الوضع بالضرورة غياب السياسات أو انعدام الجهد العمومي في توفير المياه؛ حيث حققت موريتانيا تقدماً معتبراً في معدلات الولوج إلى الماء الصالح للشرب، كما استثمرت في البنى الهيدروليكية وفي شبكات الربط بالكهرباء، ورصدت الاحتياجات المستقبلية حتى سنة 2030 في مجالات كالماء والطاقة والصحة والتعليم³⁷.

4. هشاشة السكن وملامح التفاوت المركب

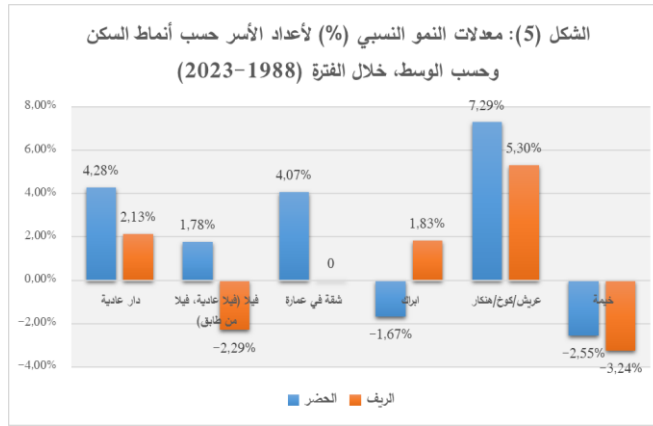
يؤكد العديد من أدبيات التنمية الترابية والعدالة المجالية، على أن ضعف الولوج إلى التجهيزات الأساسية لا ينتج عن نقص مباشر في التجهيزات فقط، بل عن تفاعل عوامل عديدة تشمل ضعف تنوع البنية الاقتصادية والهشاشة السكنية، وتواضع ولوج الظروف السوسيو-اقتصادية..؛ لذلك فإن هشاشة السكن تكون غالباً جزءاً من منظومة حرمان مجالي أشمل، لا مجرد نمط عمراني معزول³⁸.

1.4 المسار التطوري المتواضع لأنماط السكن:

من خلال محاولتنا لتفسير الطبيعة المركبة لملامح التفاوت الخدمي والهشاشة السكنية في البلد، نبين أن تحولات السكن لم تكن تطوراً خطياً نحو "التحديث" البسيط. حيث ارتفع عدد القاطنين في "دور عادية" لدى الحضريين من 80442 أسرة إلى 348707 أسرة، بين سنتي 1988 و2023، وذلك بمعدل نمو سنوي بلغ زهاء 4.28%، في حين ارتفع ذلك العدد لدى الريفيين من 82198 إلى 171930 أسرة بمعدل نمو سنوي بلغ 2.13%. وفي

المقابل، سجل نمط السكن من صف "العريش/الكوخ/الهناكار" نموا قويا انتقل من 4486 أسرة إلى 52727 أسرة، لدى الحضريين بمعدل نمو سنوي بلغ 7,29%؛ وانتقل من 32123 إلى 195938 أسرة لدى الريفين وبمعدل نمو سنوي بلغ 5,30%. أما الخيمة كنمط سكن فقد تراجعت لدى الحضريين من 6556 إلى 2659 أسرة، بمعدل سالب بلغ -2,55%، كما تراجعت لدى الريفين من 29411 إلى 9294 أسرة وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ -3,24% (الشكل: 5).

الشكل رقم 05: معدلات النمو النسبي (%) لأعداد الأسر حسب أنماط السكن وحسب الوسط، خلال الفترة (2023-1988)



وتبرز هذه الأرقام والنسب أن تراجع السكن التقليدي والبدوي لم يفض دائما إلى انتقال مباشر نحو سكن حديث مستقر، بل غالبا ما أنتج توسعا في أنماط السكن الهشة والانتقالية، ولاسيما في الهوامش والمجالات الريفية محدودة التجهيز.

وتعبر هذه النتيجة ذات دلالة كبيرة في هذا السياق، ذلك أن التحضر في موريتانيا لا يعتبر في حقيقته انتقالا كليا من "الخيمة" إلى "الفيلا" أو إلى "الدار الحديثة" في نسق تطوري خطي مستقيم، بل هو أيضا مسار مركب تنتشر فيه مختلف أشكال السكن الهش وشبه الهش، وتعيد فيه التحولات إنتاج الهشاشة الحضرية-الريفية المزدوجة. وتتسجم هذه الملاحظة مع الدراسات ذات الصلة حول "التمدين غير المكتمل" التي تعتبر أن توسع النسيج الحضري في

المدن الصغيرة والمتوسطة لا يقتصرن في معظم الأحيان بتكامل بين البنى التحتية والخدمات، وإنما قد يرسخ أشكالاً عمرانية هجينة بين النمط الريفي والحضري من جهة وبين الاستقرار والهشاشة من جهة أخرى³⁹.

2.4 علاقة أنماط السكن بالولوج إلى الماء والكهرباء:

تؤكد نتائج التعداد الأخير حول السكان والمساكن، الخاصة بخصائص المسكن أن المنازل العادية في البلد تمثل حوالي 78,7% من السكن في الوسط الحضري مقابل 44,4% فحسب في الوسط الريفي، وأن أسرة ريفية من كل أسرتين تعيش في منزل من نمط "خيمة" أو "عريش" أو "كوخ" أو "هنكار" (عريش كبير). كما تبين أن نسبة 14% من الوحدات السكنية على المستوى الوطني تصنف ضمن نمط السكن العشوائي، وتبين في الوقت ذاته أن هذه النسبة ترتفع لتصل إلى 26.3% في الوسط الريفي، هذا في حين لا تتجاوز نسبة المساكن الحديثة والعصرية 2% من المجموع العام⁴⁰. وهذا ما يؤكد على أن ضعف نسب الولوج إلى شبكات الماء والكهرباء لا ينفصل عن نمط المسكن ذاته، لأن القدرة على الربط المباشر بالشبكات والاستفادة منها مشروطة غالباً ببنية عمرانية ثابتة أكثر عصرية وتجهيزاً.

3.4 ملامح الاكتظاظ والهشاشة المعيشية:

إن صورة التفاوت المركب تكتمل حين نستحضر المعطيات الحديثة حول الغرف ومؤشرات الاكتظاظ؛ فحوالي 41,3% من الأسر على المستوى الوطني تعيش في مسكن مكون من غرفة واحدة فقط، مقابل 57.6% في الوسط الريفي و27% في الوسط الحضري، ويبلغ مؤشر الاكتظاظ السكني 3,5 أشخاص للغرفة الواحدة على المستوى الوطني، ويرتفع هذا المؤشر ليصل إلى 4,2 في الوسط الريفي، مقابل 2,8 في الوسط الحضري⁴¹. وهكذا فإن التفاوت في الولوج إلى شبكات الماء والكهرباء لا يظهر منفصلاً

عن باقي ظروف السكن، حيث يندمج ضمن نسق أشمل من هشاشة السكن، وضعف النفاذ إلى الخدمات العمومية. ولهذا يجب أن يفهم الحديث عن "الحرمان الخدمي" سواء في الريف أو في الهوامش الحضرية، بوصفته حرمانا مركبا متعدد الأبعاد لا يتعلق بمرفق واحد بل بمنظومة معيشية سكنية ومعيشية مترابطة.

وهكذا نستنتج من مقارنة ديناميات السكن الهش وإشكاليات التفاوت في الولوج إلى خدمات الماء والكهرباء في موريتانيا، من خلال العناصر السابقة، أن ما يبدو ظاهريا تفاوتاً في نسب الولوج إلى شبكات الماء والكهرباء هو في عمقه تعبير عن لا مساواة مجالية أوسع. حيث لا يحصل التفاوت فقط بحسب مقدرة الأسر على الولوج إلى الشبكات، بل أيضا بحسب الوسط الذي تعيش فيه، ونمط السكن، والكثافة السكانية للمجال، ومستويات تحضره، وتاريخ استثماره العمومي والتراكم التاريخي لبناء التحتية.

وتؤكد معظم الدراسات في هذا الإطار على أن التفاوتات السوسيو-مجالية في الولوج إلى الخدمات تقوم غالبا على العلاقة المتبادلة بين الموارد والسكان وخصائص الموقع الجغرافي والاجتماعي للمجتمعات التي تشغل المجال، وأن النمو الحضري غير المتوازن يمكن أن ينتج ضغطا كبيرا على الموارد ويؤدي إلى اتساع الفجوات في الاستفادة من الخدمات⁴². ولاسيما في بلد كموريتانيا تتسارع فيه نسب التحضر والهشاشة السكنية ويضعف في الربط في المجالات الطرفية.

5. خاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن البلد شهد خلال العقود الأخيرة الماضية تحولات ديموغرافية ومجالية جذرية غيرت بنية الطلب على مصادر الماء والكهرباء، وأسهمت في توسيع شبكات التزود منها، غير أنها لم تفض إلى تعميم متكافئ لمستويات الولوج إلى تلك المصادر لا بين الحضر والريف من جهة ولا بين الولايات من جهة أخرى. حيث ارتفعت نسب التحضر وتراجعت نسب البداوة واتسعت جاذبية المراكز الحضرية من جهة؛ وظل

الولوج إلى الشبكات الخدمية، ولاسيما في الريف وبعض الولايات الداخلية، محدودا ومتأخرا من جهة ثانية؛ مع استمرار في الاعتماد على أنماط هشة وغير مباشرة أحيانا للحصول على الماء والإنارة.

كما أظهر نتائج هذه الدراسة أيضا أن مسارات النمو العددي والنسبي في بعض مؤشرات الولوج كانت سريعة، غير أن أثرها الفعلي في تقليص فجوات التفاوتات المجالية ظل محدودا، بل إن بعض المؤشرات كنسب الولوج المنزلي المباشر لمصادر الماء العمومية في الوسط الريفي، سجلت تراجعاً وفق المعيار المعتمد في هذه الدراسة لتعريف تلك المصادر. كما أظهرت الدراسة أن تلك التفاوتات ليست تفاوتات تقنية صرفة فحسب متعلقة بسوء التوزيع، بقدر ما هي تفاوتات مجالية مركبة تتشابه فيها خصائص أنماط السكن وكثافة السكان ومستويات التحضر، مع أنماط الاستثمار العمومي. ولذلك فإن المدخل الأكثر ملاءمة لمعالجة مثل هذه الفجوات هو مدخل العدالة الخدمية ذات البعد الترابي، الذي يسمح بالانتقال من منطق توسيع الشبكات الخدمية بوصفه هدفا كميا عاما إلى منطق أكثر ملاءمة يربط الاستثمار الخدمي العمومي بمؤشرات الكثافة ومستويات الهشاشة السكنية وسرعة التحضر. ومن هذا المنطلق يتضح أن السياسة الأنسب لتحقيق عدالة خدمية أكثر إنصافا في البلد، في هذا السياق، لا تتلخص في مجرد رفع معدلات الولوج إلى الخدمات العمومية، بل أيضا في إعادة ترتيب الأولويات التنموية مجاليا.

ويقتضي الانتقال من الاستنتاج والتشخيص إلى الاقتراح، في هذا السياق، إدماج إشكالية الماء والكهرباء ضمن منظور أوسع لتنمية قطاع الخدمات، لأن العدالة الخدمية لا تتحقق فحسب بتوسيع الشبكات، بل بإعادة ترتيب الأولويات التنموية وفق مؤشرات كالكثافة السكانية والهشاشة والبعد عن المراكز، وبتقليص الفوارق الجهوية والريفية-الحضرية كهدف أساسي لخطط التنمية الترابية، لا مجرد نتيجة جانبية لها. كما ينبغي تقوية الولوج إلى

الخدمات أيا كان نوعها، لتحسين جودة الحياة وتقليص الفوارق المجالية بين السكان. وذلك من خلال تطبيق التوصيات التالية:

- التمييز بين مجالات التدخل الخدمي الأساسية التي تشمل المدن الكبرى وأطرافها، والمراكز الصغرى والمتوسطة، والمجالات الريفية المتباعدة؛
- تحسين مؤشرات القياس ذاتها، إذ لا يكفي توفير الشبكات الخدمية إذا ما بقي الولوج إلى الخدمات داخل المسكن محدودا أو باهظ الكلفة؛
- ربط برامج توفير خدمات الماء والكهرباء ببرامج تحسين ظروف السكن ومستويات المعيشة والتخطيط العمراني، ذلك أن حلحلة إشكالات الولوج إلى شبكات الخدمات العمومية للماء والكهرباء في فضاءات عمرانية هشة تظل مسألة محدودة الأثر نسبيا؛ ولأن إدارة الطلب على خدمات الماء والكهرباء لا تتجح إلا حين اقترانها بسياسات اجتماعية شاملة، ولأن تلبية حاجات الشرب والإضاءة كخدمات أساسية ينبغي أن تولى أهمية قصوى في كل نظام توزيع عادل ومنصف للموارد والخدمات⁴³؛ ولأن العدالة الخدمية لا تتحقق إلا حين يصبح مكان السكن أقل تأثيرا في تفاوت فرص الولوج إلى الخدمة، كما أشار إلى ذلك العديد من الدراسات حول الخدمات العمومية⁴⁴.

6 . الهوامش والمراجع

¹ RIM, ANSADE. 2024. RGPH-2023, Chapitre 1 : État de la population et répartition spatiale., p :5-6, 24-25.

² RIM, ONS, RGPH-2013

³ RIM, ANSADE. 2024. op. cit.

⁴ يجدر بالذكر ههنا أن التحليل الكمي لدينا يعطي الأولوية لنتائج التعدادات الرسمية المذكورة، مع الاستئناس بباقي المراجع ذات الصلة كمستند ثانوي، لا بديل عن القاعدة الإحصائية الأساس المعتمدة، وهي تشمل النتائج المضمنة في الملحق الإحصائي المستخرج من نتائج التعدادات الشاملة للسكان والمساكن في موريتانيا، 1988، 2000، 2013، 2023.

⁵ هلال، عبد المجيد، وأنفلوس محمد 2017. «الديناميات المجالية والتفاوتات في ولوجية خدمات الرعاية الصحية بالمغرب»، ملة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، ع: 18، ص. 115-116

⁶ امهاوش سعيد، محمد المولودي د.ت، مرجع سابق، ص. 2-4.

⁷ Anicet Mboumba, 2007, Gestion urbaine et équité socio-spatiale: les inégalités dans les services de base à Libreville (Gabon, L'Espace géographique 2007/2 Tome 36 , pp: 131 - 140; P :131.

⁸ امهاوش سعيد، محمد المولودي د.ت، العدالة المجالية وتحديات التنمية الترابية بالمغرب مختبر التراب، التراث والتاريخ، شعبة الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية - ظهر المهرارز، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس العدد: 14، ص. 1-4.

⁹ الجعفر اوي، ابتسام. 2016. العدالة الاجتماعية كأحد مقومات التنمية الحضرية المستدامة: دلائل تطبيقية من الحالة المصرية. المجلة الاجتماعية القومية، 253، 30.1، ص. 1-4.

¹⁰ امهاوش سعيد، محمد المولودي د.ت، مرجع سابق، ص. 2-4.

¹¹ الجعفر اوي، ابتسام. 2016. مرجع سابق، ص. 6-7.

¹² RIM, ANSADE. 2025. Atlas démographique. ANSADE.

¹³ Lafdhal, M. O. 2016. Rapport de l'étude sur la demande sociale en Mauritanie à partir des données du Recensement général de la population et de l'habitat RGPH 2013. Office national de la statistique, p :10-12.

¹⁴ Chikhr Saïdi Fatiha 2001. Alger : des inégalités dans l'accès à l'eau. In: Tiers-Monde, tome 42, n°166. Les nouvelles politiques de l'eau. Enjeux urbains, ruraux, régionaux. pp. 305-315, P:305

¹⁵ الأطرقجي، عبد الغفور، والزبيدي، صبيح لفقة فرحان. 2013. قياس العدالة في التوزيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الأقاليم في محافظة واسط، مجلة المخطط والتنمية، ع: 27، ص ص :204-205، ص. 205-204.

¹⁶ RIM, ANSADE. 2024. op. cit, P :5-6

¹⁷ RIM, ANSADE. 2024. op. cit, P :6,

¹⁸ RIM, ANSADE. 2024. op. cit, P :5-6, 18-19.

¹⁹ David, O. 1999. Services publics et inégalités spatiales : L'exemple de l'accueil des jeunes enfants en Ile-et-Vilaine. Norois, 182, 341-358, p: 350.

²⁰ Chikhr Saïdi Fatiha 2001, op. cit, P:305

²¹ Anicet Mboumba, 2007, op. cit, P :131.

²² الملاحق، الجدول رقم: 2.

²³ Lafdhal, M. O. 2016, op. cit, p :39

²⁴ الأطرقي، عبد الغفور، والزبيدي، صبيح لفقة فرحان، 2013. مرجع سابق، ص. 204-205.

²⁵ Lafdhal, M. O. 2016, op. cit, p :43

²⁶ David, O. 1999. op. cit, p : 358.

²⁷ الملاحق، الجدول: 4.

²⁸ RIM, ANSADE. 2024. op. cit, P :27-26

²⁹ لا يعكس بالضرورة التراجع العددي المسجل في بعض مؤشرات الربط بشبكات المياه في الريف تدهورا مطلقا في الوضع المائي، بل قد يترجم تحولات في أنماط النزود أو حتى في طريقة التصنيف الإحصائي لأنماط للربط المنزلي المباشر بشبكة المياه في نتائج التعدادات المعتمدة.

³⁰ ترتبط بعض صعوبات المقارنة بتبدل تعريف بعض الفئات الإحصائية حسب التعدادات الرسمية، ولا سيما في تعداد سنة 2000، حيث يقتضي تفسير الأرقام والنسب الحذر عند المقارنة بين كل من الوسط الحضري والريفي ووسط البدو الرحل.

³¹ RIM, ANSADE. 2024. op. cit, P: 43.

³² RIM, ANSADE. 2024. RGPB-2023.

³³ الملاحق، الجدول: 3.

³⁴ Hicham Seghiri et Sid-Ahmed Bellal, (2020. Disparités socio-spatiales dans l'accès à l'eau : cas de la périphérie oranaise Cahiers Géographiques de l'Ouest, n°14-15, pp : 148-170, p: 6-7, 24

³⁵ RIM, ANSADE. 2024. op. cit, P :39.

³⁶ سامر مخيمر سامر، وحجازي خالد 1996. أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، ص: 7-16.

³⁷ RIM, ANSADE. 2024. op. cit, P :43-39، 12-10

³⁸ سعيد امهاوش، العدالة المجالية وتحديات التنمية الترابية بالمغرب، ص 20-21

³⁹ مصطفى الحسناوي، مصطفى 2025، التمدين غير المكتمل والتفاوتات الترابية: دراسة جغرافية لمدينة تنغير، المجلة المغربية للبحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مجلد4، ع2، ص ص. 330-332.

⁴⁰ RIM, ANSADE. 2024. op. cit, P: 6-7, 40-42.

⁴¹ RIM, ANSADE. 2024. op. cit, P: 6-7, 44-49.

⁴² Seghiri, H., & Bellal, S.-A. 2022. Disparités socio-spatiales dans l'accès à l'eau : Cas de la périphérie oranaise. Cahiers géographiques de l'Ouest, 10, 6-20, p. 6-7.

⁴³ UNESCO. 2003. L'eau pour les hommes, l'eau pour la vie : Rapport mondial sur la mise en valeur des ressources en eau Résumé. UNESCO, p. 20-21.

ديناميات السكن المهن وملاصق التفاوت في الولوج إلى الخدمات في موريتانيا"تحليل مجالي-زماني للتفاوت في الولوج إلى شبكات الماء والكهرباء نموذجاً"

44 David, O. 1999. op. cit, p. 358.

7. ملاحق

ملاحظة: قد تظهر فرقت طفيفة بين هذه الأرقام والنسب وبين بعض الأعداد التقديرية والمجاميع الوطنية بسبب تقريب النسب المئوية المنشورة في المصادر الأصلية.

الجدول (1): تطور أنماط السكن حسب الوسط على المستوى الوطني، مع معدلات النمو السنوي خلال الفترة 1988-2023

الأنماط (السكن المتوسط)	السنوات											
	1988			2000			2013			2023		
	الحضر	الريف	المستقرين (المستقرين والريف)	الحضر	الريف	المستقرين (المستقرين والريف)	الحضر	الريف	المستقرين (المستقرين والريف)	الحضر	الريف	المستقرين (المستقرين والريف)
دار عائلية	80442	53,28	82198	48,30	258029	64,97	197819	71,30	117643	42,80	348707	78,70
فلا (فلا عائلية)	4060	2,69	871	0,51	8511	2,14	19144	6,90	825	0,30	7533	1,70
فلا من شغل	1976	1,31	1784	1,05	3902	0,76	1387	0,50	0	0	7976	1,80
فلا في صارة	39203	25,97	3077	1,81	16652	4,19	12763	4,60	3298	1,20	21711	4,90
فلا في صارة	4486	2,97	32123	18,87	108644	27,36	43282	15,60	143755	52,30	52727	11,90
عربي/كوي/مختلج	6556	4,34	29411	17,28	22371	0,68	1110	0,40	7971	2,90	2659	0,60
هجرة	0	0	0	0	643	0,16	272	0,70	1099	0,40	1329	0,30
أخرى	14244	9,44	20733	12,18	50	0,01	0	0	0	0	0	0
غير معين	150967	100	170197	100	397162	100	23724	100	27446	100	443084	100
الإجمالي	150967	100	170197	100	397162	100	23724	100	27446	100	443084	100

- النسب هنا من مجموع الأسر حسب أنماط السكن، كل على حدة. (؟): بيانات غير قابلة للحساب
- بيانات سنة 2000 (الحضر= المستقرين "ريف وحضر"، والريف=البدو الرحل المصدر: نتائج التعدادات الشاملة للسكان والمساكن، 1988-2000-2013-2023 (بتصرف)

الجدول (2): التوزيع العددي والنسبي لمجموع الأسر المرتبطة بشبكة الكهرباء كوسيلة رئيسية للإنارة، حسب الوسط والسنوات، ومعدلات النمو السنوي (%) خلال الفترة (1988-2023)

الوسط	السنوات											
	1988			2000			2013			2023		
	العدد	%	المجموع	العدد	%	المجموع	العدد	%	المجموع	العدد	%	المجموع
الحضر	22917	15,18	150967	59829	15,06	397162	219744	79,20	277446	83,10	44084	8,26%
الريف	0	0	170197	0	0	0	7340	2,70	274867	9,40	387230	؟)
الرحل	0	0	45601	0	0	23724	0	0,00	-	0	4038	-
الإجمالي	22917	6,25	366765	59829	14,21	420886	227084	41,10	552313	48,70	83435	8,56%

- النسب هنا من مجموع الأسر حسب الوسط كل على حدة
- بيانات سنة 2000 (الحضر= المستقرين "ريف وحضر"، والريف=البدو الرحل المصدر: نتائج التعدادات الشاملة للسكان والمساكن، 1988-2000-2013-2023 (بتصرف)

الجدول (3): التوزيع العددي والنسبي لمجموع الأسر المرتبطة بشبكة الكهرباء كوسيلة رئيسية للإنارة، حسب الولايات والسنوات، ومعدلات نموهم السنوي (%) خلال الفترة (1988-2023)

الولاية	السنوات											
	1988			2000			2013			2023		
	العدد	%	المجموع	العدد	%	المجموع	العدد	%	المجموع	العدد	%	المجموع
الحوض الشرقي	0	0	44266	1202	2,23	53853	8587	13,00	66191	118867	؟)	118867
الحوض الغربي	0	0	32475	1095	2,89	37836	5920	11,90	49871	74497	؟)	74497
لصاليه	0	0	33514	1913	4,58	41774	9767	18,30	53490	79068	؟)	79068
كوركول	441	1,55	28533	1238	3,68	33643	7686	17,90	43037	60138	10,21%	60138
لبراكته	145	0,41	35395	2133	5,72	37294	8210	17,90	45781	63728	15,28%	63728
الترارزه	877	2,13	41266	3446	7,26	47474	10569	22,20	47588	63522	10,50%	63522
انرار	833	6,24	13343	2555	21,10	12107	5490	50,60	10843	13816	7,09%	13816
داخلت نوادنيو	4174	32,02	13034	12197	76,38	15968	21442	92,20	23245	33191	65,98%	33191
تكتات	0	0	15706	938	7,15	13110	3212	22,60	14207	21135	؟)	21135
عندي ماغا	0	0	15556	729	4,16	17542	4033	16,30	24768	39520	؟)	39520
تيرس الزمور	3050	48,03	6350	5693	71,24	7991	8355	89,00	9389	12627	3,89%	12627
اينشيري	11	0,38	2885	770	36,95	2084	2091	68,40	3059	4483	17,69%	4483
نوكتوسط	13386	15,85	84442	40990	40,90	100210	131722	81,90	160844	249759	8,36%	249759
الإجمالي	22917	6,25	366765	74899	17,80	420886	227084	41,10	552313	834352	8,56%	834352

- النسب هنا من مجموع الأسر في كل ولاية كل على حدة
- المصدر: نتائج التعدادات الشاملة للسكان والمساكن، 1988-2000-2013-2023 (بتصرف).

الجدول (4): التوزيع العددي والنسبي لمجموع الأسر المرتبطة بشبكة المياه (Réseau AEP) كوسيلة رئيسية للتزويد بالمياه (عن طريق حنفية داخل المنزل + أو حنفية في حوش المنزل/ القطعة الأرضية؛ حسب الوسط والسنوات، ومعدلات نموهم السنوي (%) خلال الفترة (2023-1988)

معدل النمو السنوي للفترة 2023-1988	السنوات												الوسط
	2023			2013			2000			1988			
	المجموع	%	العدد	المجموع	%	العدد	المجموع	%	العدد	المجموع	%	العدد	
%8,24	443084	77,50		277446	35,44	98334	397162	17,80	74899	150967	14,24	21497	الحضر
%)	3872230	9,80		274867	18,69	51375				170197	0	0	الريف
-	4038	0			0	0	23724	0	0	45601	0	0	الرحل
%8,58	834352	45,90		552313	27,10	149709	420886	17,80	74899	366765	5,86	21497	الاجمالي

- النسب هنا من مجموع الاسر حسب الوسطن كل على حدة
- بيانات سنة 2000 (الحضر= المستقرون "ريف وحضر"، والريف= البدو الرحل

المصدر: نتائج التعدادات الشاملة للسكان والمساكن، 2013-2013-2000-1988 (بتصرف)

الجدول (5): التوزيع العددي والنسبي لمجموع الأسر المرتبطة بشبكة المياه (Réseau AEP) كوسيلة رئيسية للتزويد بالمياه (عن طريق حنفية داخل المنزل + أو حنفية في حوش المنزل/ القطعة الأرضية؛ حسب الولايات والسنوات، ومعدلات نموهم السنوي (%) خلال الفترة (2023-1988)

معدل النمو السنوي للفترة 2023-1988	السنوات												الولاية
	2023			2013			2000			1988			
	المجموع	%	العدد	المجموع	%	العدد	المجموع	%	العدد	المجموع	%	العدد	
٢)	118867	20,80	24724	66191	10,89	7208	53853	1,24	667	44266	0	0	الحوض الشرقي
٢)	74497	16,80	12515	49871	26,54	13236	37836	4,01	1519	32475	0	0	الحوض الغربي
٢)	79068	20,90	16525	53490	32,81	17550	41774	7,62	3184	33514	0	0	لغصابه
%8,87	60138	28,30	17019	43037	14,5	6240	33643	6,42	2161	28533	3,05	869	كورنول
%12,71	63728	26,80	17079	45781	33,03	15121	37294	10,61	3956	35395	0,73	259	لبراكنه
%6,88	63522	36,20	22995	47588	56,64	26954	47474	21,53	10223	41266	5,43	2240	الترارزه
%8,46	13816	42,70	5899	10843	26,25	2846	12107	10,54	1276	13343	2,58	344	أندرا
%6,67	33191	90,20	29938	23245	56,1	13040	15968	36,10	5764	13034	23,98	3126	داخلت نوانذيبو
٢)	21135	28,10	5939	14207	31,38	4458	13110	13,46	1765	15706	0	0	تكتلت
٢)	39520	17,60	6956	24768	3,82	946	17542	2,31	406	15556	0	0	غدي ماغا
%3,89	12627	65,90	8321	9389	15,75	1479	7991	32,86	2626	6350	34,43	2186	تيرس الزمور
%2,98	4483	67,50	3026	3059	43,29	1324	2084	45,11	940	2885	37,47	1081	اينشيرى
%8,70	249759	89,17	222710	160844	25,56	41112	100210	25,29	25342	84442	13,49	11392	نواكشوط
%8,58	834352	45,90	382968	552313	27,1	149677	420886	14,22	59829	366765	5,86	21497	الاجمالي

- النسب هنا من مجموع الأسر في كل ولاية كل على حدة
- المصدر: نتائج التعدادات الشاملة للسكان والمساكن، 2013-2013-2000-1988 (بتصرف).